

الجامع للشرائع

[270] ويدخل في بيع البستان ورهنه ما فيه من نخل وشجر، وفي بيع الدار ورهنها إذا بيعت أو رهنّت بحقوقها أو بما أغلق عليه بابها ولا يدخل (1) في بيع الدار ورهنها الغرف إلا أن يذكرها وتدخل الأبواب وكل خشب مدخل في البناء ومسمر (2) ومنه السلم. ويدخل المفتاح والغلق وما كان مبنياً من حائط وسقف ودرجة معقودة ورحا تحتية مبنية، وإن كان فيها باب مقلوع لم يدخل وبئر الماء والاجر واللبن يدخل، والأجر المدفون ليخرج ويستعمل لا يدخل. وإن اشترى عبداً وقطعت يده قبل قبضه فله الخيار بين الفسخ والرضا بالثمن فإن اشترى نخلاً ولم تؤبر ثمرته فهلك الثمرة قبل القبض فإن شاء فسخ وإن شاء أمضاه بحصته من الثمن. وللثمره حق البقاء للبائع أو المشتري حتى يبلغ أول أو أن الجذاذ وإن باع أرضاً فيها بذر لم يدخل في البيع، فإن اشتراها بطل للجهالة. وإن اشترى أرضاً فيها زرع لا يبقى كالحنطة والشعير لم يدخل في البيع ولزم تبقيته إلى أول وقت بلوغه الحصاد، وإن كان عرقه بعد حصاده يضر بالأرض فعلى البائع قلعه وطم الحفر. ولو باع داراً، له فيها حب لا يخرج إلا بنقص الباب كان عليه أرشها ولا يدخل في بيع القرية مزارعها (3) وأجرة الكيال والمناذى والوزان على البائع. وأجرة السمسار وناقذ الثمن ووازنه على المشتري. ومن وكل غيره في البيع والشراء لم يكن عليه ضمان وإنما الدرك على المتبائعين ولا يدخل المال المأذون له في شرائه في ملكه، ولا يصح منه إبراء المشتري من الثمن،

(1) في أكثر النسخ " يدخل " والصحيح ما

أثبتناه بقرينة الاستثناء وهكذا نقله مفتاح الكرامة راجع ج 4، ص 677. (2) أي مسمر

بالمسمار. (3) في نسخة " ويدخل في بيع القرية مزارعها ".